

Distr.: General
1 September 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن إنجاز المسؤوليات الموكلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو التقرير التاسع الذي يقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير السابق (S/2006/360، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦). كما يقدم موجزاً لأهم التطورات السياسية في الفترة المشمولة بالاستعراض ولا سيما فيما يتعلق بجهود حكومة العراق لتعزيز المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية في سائر أرجاء البلد، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستجدة عن أنشطة ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانغير قاضي، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقييماً للحالة الأمنية، ومعلومات مستكملة عن المسائل التشغيلية والأمنية.
- ٣ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة إضافية مدتها ١٢ شهر بناءً على طلب حكومة العراق في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي هذا القرار، أقر المجلس بأنه لا يزال أمام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دور حيوي تقوم به لمساعدة العراق في جهوده الرامية إلى بناء أمة منتجة تنعم بالرخاء وتعيش في سلام مع نفسها وجيرانها. وأعرب المجلس أيضاً عن اعتزامه استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهراً أو قبل ذلك إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك.



ثانياً - موجز للتطورات الرئيسية في العراق

ألف - التطورات السياسية

٤ - أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، واجه العراق عنفاً متزايداً وانعداماً للأمن، ولا سيما في بغداد والمنطقتين الجنوبية والغربية. وفي مواجهة هذه التحديات ركزت أول حكومة عراقية منتخبة دستورياً، بعد تشكيلها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، جهودها السياسية على تعزيز المصالحة الوطنية والحوار الوطني.

٥ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أكمل مجلس النواب عملية تشكيل الحكومة بالموافقة على تعيين محمد عبد القادر العبيدي وزيراً للدفاع وجواد بولاني من حزب الفضيلة التابع للائتلاف العراقي الموحد وزيراً للدخالية وشروان الوالي من حزب الدعوة التابع للائتلاف العراقي الموحد وزير دولة للأمن القومي.

٦ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طرحت الحكومة خطة أمنية لبغداد تهدف إلى معالجة حجم العنف المتزايد وازدياد الجريمة، اللذين يقوضان جهودها الأمنية إلى تحقيق المصالحة والحوار. كما شرع في بداية آب/أغسطس ٢٠٠٦ في تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الأمنية لبغداد بنشر قوات إضافية من القوة المتعددة الجنسيات في العاصمة.

٧ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلن رئيس الوزراء، نوري المالكي، خطة المصالحة الوطنية. ودعت الخطة المكونة من ٢٤ نقطة إلى إعلان عفو مشروط، والإفراج عن المحتجزين، وإصلاح النظامين القانوني والقضائي، وتقديم المساعدة إلى المناطق المعرضة للعنف، وتيسير الحوار بشأن المسائل الدستورية والمسائل ذات الصلة، وحل مشكلة الميليشيات. وأقرت الخطة أيضاً فكرة إعلان مبادرة عراقية لتحقيق السلام في بغداد، وشددت على ضرورة توفير الدعم الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار في العراق، واعترفت بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر للوفاق الوطني العراقي. ونصت الخطة أيضاً على إنشاء لجنة عليا للمصالحة الوطنية، عقدت أولى جلساتها في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ولم يستكمل بعد تشكيل اللجنة بسبب الاختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بمعايير عضويتها.

٨ - وقد رحب ممثلي الخاص، في بيانه بشأن إعلان خطة المصالحة الوطنية، بالخطة وأثنى على الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز الحوار والسلام، ودعا جميع المعنيين، بمن فيهم العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية إلى دعم المبادرة. كما أكد من جديد التزام الأمم المتحدة المستمر بتقديم المساعدة في تنفيذ المسائل المحددة في مشروع رئيس الوزراء للمصالحة وفقاً لما تقتضيه ولايتها.

٩ - وكان مجلس النواب قد شكل، قبل عطلة البرلمان في آب/أغسطس، ١٩ لجنة من لجانه البرلمانية البالغ عددها ٢٤ لجنة. وأدت المناقشات المستفيضة بشأن النظام الداخلي وسلطات رئيس المجلس إلى تأخير المداولات البرلمانية وعمل اللجان كما أدى خطف تيسير المشهدين، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهي عضو في البرلمان من جبهة التوافق، إلى المزيد من التأخير عندما علقت جبهة التوافق مؤقتاً مشاركتها في مجلس النواب. واستأنفت جبهة التوافق مشاركتها بعد ما تلقت تأكيدات بالإفراج عن السيدة المشهدين والذي تم بالفعل في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

١٠ - وأكمل مجلس النواب في ١٦ و ٢٥ تموز/يوليه القراءة الأولى والثانية لمشروع قانون لإنشاء مفوضية عليا مستقلة للانتخابات. وقرر المجلس أن يستأنف مناقشاته بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر. وقرر المجلس أيضاً تمديد ولاية لجنة العراق الانتخابية المستقلة لفترة إضافية مدتها شهران حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المجلس مشاوراته بشأن مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في العراق.

باء - التطورات الإقليمية

١١ - عقد وزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق اجتماعهم التاسع في طهران يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بناء على دعوة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية. وحضر الاجتماع وزراء خارجية الأردن، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والكويت، ومصر والمملكة العربية السعودية فضلاً عن الأمين العام لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وحضر الاجتماع ممثلي الخاص إلى العراق أيضاً. وأعرب الوزراء في البيان الختامي للاجتماع عن ترحيبهم بإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تشترك فيها جميع فئات الشعب العراقي.

١٢ - وواصلت جامعة الدول العربية الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الوفاق العراقي. وبناء على دعوة من جامعة الدول العربية، أرسلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فريقاً للمشاركة في الاجتماع التحضيري للمؤتمر، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتقرر أن يعقد الاجتماع التحضيري التالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، ومبعوثها إلى العراق، مختار لاماني، لدعم هذه المبادرة.

جيم - التطورات الدولية

١٣ - في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قبلت طلب حكومة العراق إلى الأمم المتحدة بأن تقدم دعماً لوضع الاتفاق الدولي مع العراق. ويمثل الاتفاق مبادرة من الحكومة لإنشاء شراكة جديدة مع المجتمع الدولي. ويتمثل هدفه في تحقيق تصور وطني للعراق بهدف توطيد السلام والعمل على تحقيق تطور سياسي واقتصادي واجتماعي على مدى السنوات الخمس القادمة. وسوف ينصب التركيز على وضع إطار للتحويل الاقتصادي للعراق وإدماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وسوف يعكس الاتفاق أيضاً الترابط الداخلي للتطورات السياسية والأمنية مع انتعاش العراق، وهو شرط أساسي لجذب استثمارات إقليمية مستدامة. ويشترك في رئاسة الاتفاق نائب رئيس الوزراء في العراق، برهام صالح، ونائب الأمين العام مارك مالوك براون. وتم تعيين ممثلي الخاص في العراق منسقا للاتفاق في العراق.

١٤ - وفي ٥ و ٦ تموز/يوليه، قام نائب الأمين العام بزيارة بغداد للتشاور مع الحكومة العراقية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومجتمع المانحين الدوليين بشأن عملية وضع الاتفاق. ويتلقى رئيسا الاتفاق المساعدة من الفريق التحضيري المكون من البلدان والمنظمات لوضع الاتفاق عن طريق عملية تشاورية. ويوفر هذا الفريق الدعم والمشورة والتوجيه بشأن الاتفاق. وعين الرئيسان لجنة تنفيذية ستتولى إدارة العملية حتى اعتماد الاتفاق وما بعده. وتضم اللجنة ممثلين لحكومة العراق والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية.

١٥ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدر الرئيسان بيانا مشتركا يعلن رسمياً إبرام الاتفاق، طلبا فيه إلى المجتمع الدولي الالتزام بتقديم الدعم للعملية والانضمام كشريك قيم إلى الاتفاق الدولي مع العراق. ومن المتوقع أن تقوم حكومة العراق بنهاية عام ٢٠٠٦ بتقديم الاتفاق النهائي، بما في ذلك الأولويات والأسس والالتزامات الرئيسية.

١٦ - ومن أجل المشاركة في حوار استراتيجي بشأن مستقبل العراق، سوف أقوم في ١٨ أيلول/سبتمبر بعقد اجتماع لوزراء الخارجية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسيكون غرض الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة اللازمة لحكومة العراق. وستشمل قائمة المشاركين العراق وجيرانه، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمانحين الرئيسيين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية المعنية. وسيتيح الاجتماع فرصة لاستعراض التقدم الذي تحرزته حكومة العراق في المجالات السياسية والأمنية الاقتصادية، والتماس دعم دولي ومشاركة

أوسع مع الحكومة. كما سيتيح الاجتماع أيضا فرصة فريدة للحكومة لكي تقدم عرضا لبرنامجها لإعمار العراق على مدى السنوات الخمس القادمة في إطار الاتفاق الدولي.

ثالثا - معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بجميع القادة السياسيين الرئيسيين وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين في العراق لتعزيز خطة الحكومة للمصالحة الوطنية. وشجع جميع المعنيين على ممارسة نفوذهم لحماية أرواح المدنيين وتكريس جهودهم لكفالة الاحترام المتبادل والحوار ومناقشة اتخاذ خطوات ملموسة للحد من العنف وبناء الثقة في مؤسسات الدولة. كما واصل أيضا مشاوراته مع القادة السياسيين وزعماء القبائل والزعماء الدينيين لمناقشة آليات لاستطلاع مبادرة بغداد للسلام التي يقودها العراقيون.

١٨ - وفي سياق الاتصالات العادية لممثلي الخاص مع جامعة الدول العربية بشأن استمرار الجهود لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، التقى في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بوفد الجامعة برئاسة الأمين العام المساعد أحمد بن حلي لمناقشة الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر.

١٩ - وفي ٨ و ٩ تموز/يوليه، زار ممثلي الخاص طهران للاشتراك في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق. وشدد ممثلي الخاص في الاجتماع على ضرورة توفير الدعم الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار في العراق وأن لجميع جيران العراق مصلحة في نجاح الاتفاق. كما عقد اجتماعات منفصلة مع وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية مانوشهر متقي ووزير خارجية العراق هوشيار زيباري، لمناقشة المسائل ذات الأهمية الإقليمية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإبرام الاتفاق الدولي. كما التقى أيضا بأمين عام جامعة الدول العربية، عمرو موسى، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كمال الدين إحسان أوغلو.

٢٠ - والتقى ممثلي الخاص بمحافظ كربلاء وأعضاء مجلس محافظة كربلاء. كما التقى أيضا بكبار قادة القوة المتعددة الجنسيات، فضلا عن سفراء تركيا والدايمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل الاتحاد الأوروبي في العراق. فضلا عن ذلك، وضمن إطار الأعمال التحضيرية المستمرة لإبرام الاتفاق الدولي، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع أعضاء الحكومة العراقية وممثلي المجتمع الدبلوماسي ومجتمع المانحين في بغداد.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢١ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق القيام بدور رائد في تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء بشأن دستور العراق. والتقى أعضاء المكتب بطائفة عريضة من القادة السياسيين وقادة المجتمع المحلي والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة القضايا المتعلقة باستعراض الدستور وتعديله وتنفيذه.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أكمل المكتب برنامج الندوات الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لتشجيع الحوار بين الأطراف المتعددين. وأشرك البرنامج كبار القادة السياسيين والأخصائيين والتقنيين وأعضاء المجتمع المدني في مناقشات مركزة عن القضايا الدستورية الحيوية. وركز البرنامج على المواضيع الدستورية المتعلقة بتحقيق اللامركزية والاتحادية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقضايا المتصلة بالإدارة الخاضعة للمساءلة. وشملت المواضيع المحددة إجراء حوار متعدد الأطراف عن مسائل سيادة القانون والنظام القضائي، وحقوق الإنسان، والنفط والغاز، والاتحادية، والجوانب المالية للنظام الاتحادي، والإدارة.

٢٣ - وواصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة ومجلس النواب بشأن القضايا المتصلة بإنشاء لجنة لاستعراض الدستور. وواصل المكتب أيضا مساهمته في أنشطة المصالحة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولا سيما تلك التي استهدفت إيجاد حل للقضايا الدستورية الباعثة على الانقسام.

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٤ - في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، طلب مجلس النواب مساعدة الأمم المتحدة في صياغة إطار قانوني لإنشاء لجنة الانتخابات الدائمة إضافة إلى القضايا الأخرى ذات الصلة، مثل إجراء الأنشطة الانتخابية المقبلة. واستجابة لطلب مجلس النواب، قدم فريق المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مساعدة تقنية للجنة القانونية للمجلس في صياغة القانون المنشئ للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فضلا عن صياغة قانون جديد للانتخابات.

٢٥ - وفي يومي ١٦ و ٢٥ تموز/يوليه، أكمل مجلس النواب القراءة الأولى والثانية لمشروع القانون المتعلق بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقرر المجلس أن يستأنف مناقشاته بشأن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر. وفي الوقت ذاته، قرر المجلس تمديد ولاية لجنة العراق الانتخابية المستقلة لفترة إضافية مدتها شهران حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل فريق المساعدة الانتخابية جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة لجنة العراق الانتخابية المستقلة ومهارات موظفيها. ويقف الفريق على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لدعم تحويل اللجنة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٢٧ - لا يفتأ الشعور بالقلق يتزايد إزاء تشريد المدنيين، الذي يرجع أساساً إلى العنف السائد بين الطوائف، وإن كان يعزى أيضاً إلى العمليات العسكرية. وطبقاً لمصادر الأمم المتحدة والحكومة العراقية فإن عدد الأسر المشردة منذ الهجوم على سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ زاد على ٣٠.٠٠٠ فرد تقريباً. وأفادت المنظمات غير الحكومية الوطنية وجمعية الهلال الأحمر العراقي أن موظفيها يتعرضون للمزيد من المضايقات والتهديدات نتيجة لجهودهم في مساعدة الأشخاص المشردين داخلياً. ونتيجة لذلك، ترك المتطوعون الوكالات، مما زاد من تقليص مواردها البشرية المتاحة لمساعدة المحتاجين.

٢٨ - وتؤكد الزيادة المتسارعة في عدد المشردين داخلياً الحاجة لتوفير موارد إضافية لمواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة. وقد استنفدت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تقريباً، مواردها المخصصة للأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ، وكان معظمها يمول من تبرعات وردت إثر نداء الأمم المتحدة الموحد الأخير من أجل العراق الصادر في عام ٢٠٠٣، وكذلك من المصادر الرئيسية لكل منها. وعلى نحو مماثل، تواجه حكومة العراق معوقات في قدرتها على التصدي بشكل ملائم للحالة. وهناك حاجة ملحة الآن لتوفير تمويل جديد كبير لتلبية احتياجات الذين تشردوا بسبب النزاع.

٢٩ - وقدمت البعثة أيضاً المشورة إلى الحكومة بشأن معالجة احتياجات المشردين داخلياً فيما يتعلق بالمأوى والمساعدة، وذلك في محاولة لتفادي إقامة مخيمات تطرح مشاكل طويلة الأجل فضلاً عن إمكانية تهديدها لأمن وكرامة المشردين. وتشمل مجالات الدعوة الأخرى احترام إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية وتوفير حيز للأعمال الإنسانية، والمبادئ الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

٣٠ - ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري العمل طبقاً لخطته، مع تركيز جديد على التنمية التي تستند إلى المناطق، كنتيجة لمشاوراته الداخلية. وأتاح العديد من البعثات والحوار المنتظم لبعثة الأمم المتحدة المساعدة في تلبية احتياجات محددة للمجتمعات المحلية بمختلف المناطق. وكجزء من هذه العملية، واصلت البعثة تقديم الدعم لمبادرة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لتعزيز التنسيق والتفاعل بين السلطات الإقليمية والسلطات المركزية بشأن

التحديات التي تواجه التعمير والإعمار. وتم تعيين مستشار دولي للوزارة. وتجري المناقشات حالياً لتحديد ما إذا كانت هنالك حاجة لمواصلة هذا الترتيب.

٣١ - وقدم مفهوم منقح لإنشاء خلية لأعمال التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ إلى مكتب رئيس الوزراء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وسيعود مستشار البعثة للشؤون الإنسانية، المنوط بالمكتب، إلى بغداد قريباً للعمل بشأن الخلية. وساهمت الزيارات المتكررة إلى العراق التي يقوم بها نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية في زيادة الوعي لدى الحكومة بمفهوم الخلية.

٣٢ - ولا يزال تقديم الدعم للمجتمع المدني على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة في العراق. وتمثل أنشطة بناء القدرات وتقديم المنح لتوفير الخدمات للمجتمعات المحلية وعقد اجتماعات تنسيقية إقليمية للمنظمات غير الحكومية أنشطة مستمرة. ووصل بغداد مؤخراً مستشار دولي للأمم المتحدة للعمل مع وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني والتركيز على صياغة قانون للمنظمات غير الحكومية، وتقديم الدعم لبناء المؤسسات والتدريب.

٣٣ - ولقد كان من المتوقع في تقرير السابغ عقد اجتماع للجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق أثناء الفترة الحالية المشمولة بالتقرير. بيد أن الأعمال التحضيرية للاتفاق الدولي تكفل إعادة تقييم آلية المرفق للتعجيل بتقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف مباشرة إلى حكومة العراق.

هاء - الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٤ - يعيش العراق أزمة حادة في مجال حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية حيث ينتشر القتل العشوائي والهجمات المستهدفة والجريمة والفساد مما يساهم في انعدام القانون والنظام. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لمواجهة الحالة، لم تستطع مؤسسات الدولة حماية الأفراد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو منح الجبر أو التعويض للعدد المتنامي من الضحايا. ولا زلت أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد تغلغل الميليشيات في المؤسسات الحكومية ومؤسسات إنفاذ القانون، مما يقوض من ثقة الشعب العراقي في مؤسسات الدولة. ويتجلى وجود فرق للقتل، يرتبط بعضها بالمليشيات المسلحة القائمة، بل وبقطاعات من قوات الأمن الحكومية، في ظهور عشرات من جنث القتل يوميًا في أجزاء شتى من البلد، حاملة علامات التعذيب والإعدام.

٣٥ - ولا يزال العنف يؤثر بشكل غير متناسب في المدنيين. وطبقاً للأرقام التي قدمتها وزارة الصحة، فقد قتل نحو ٣١٤٩ مدنياً في شهر حزيران/يونيه، في حين بلغ عدد

القتلى ٤٣٨ ٣ شخصا على الأقل في تموز/يوليه. وتكشف الهجمات المتعددة وحالات الاختطاف العشوائي للمدنيين نمطا من الاستهداف يستند إلى الانتماء الطائفي، مع وجود رغبة واضحة للتخويف والانتقام. وكان أثر ذلك على النساء والأطفال والأقليات الدينية والإثنية مدعاة لقلق خاص. ولا تزال المرأة تشهد تقليصا لحقوقها وحريتها. كما أفادت التقارير بحدوث عدد كبير من "جرائم الشرف" وإن كان لا يزال من الصعب الحصول على أرقام دقيقة. وما برح الأطفال يعانون أيضا ليس فقط من العنف العشوائي، بما في ذلك الخطف، بل ومن الاعتداءات أيضا. وأدى العنف إلى زيادة عدد الأطفال المشردين داخليا والذين يحتاجون لخدمات أساسية ولدعم نفسي. كما لا تزال الأقليات الإثنية والدينية هدفا للعنف، الذي يسفر عن هجرة قسرية أو تشريد في أغلب الأحيان.

٣٦ - ولا يفتأ عدد المحتجزين في البلد يشكل أيضا مصدرا للقلق. وقد أفادت وزارة حقوق الإنسان أن هناك نحو ٢٦ ٣٩٨ محتجزا في مراكز احتجاز في شتى أنحاء البلد حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦، من بينهم حوالي ١٣ ٠٠٠ محتجز تحت ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وتشمل هذه الأرقام عددا من المحتجزين في إقليم كردستان يبلغ ٢ ١٤٧ شخصا حتى نهاية حزيران/يونيه. وتواصل البعثة عملها مع السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات لتأمين الإفراج عن المحتجزين ونقلهم دون إبطاء ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. على أن هناك آلافا من الأشخاص ما برحوا محتجزين انتهاكا للنظم القانونية الحالية ويفتقرون لتطبيق الإجراءات القانونية الواجبة، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى انعدام القدرات اللازمة في المحاكم العراقية. وإنني لأرحب بالإفراج عن ٣ ٣٠٠ فرد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه في محاولة لتعزيز خطة الحكومة للمصالحة الوطنية.

٣٧ - ولا زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار انتشار الاحتجاز التعسفي والتعذيب للمحتجزين في السجون العراقية. فقد كشف تفتيش مشترك قام به ممثلو الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات لأحد السجون في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن وجود ١ ٤٣١ محتجزا يحملون علامات تشير إلى اعتداءات جسدية وسيكولوجية. وقد صدر ما مجموعه ٥٢ أمرا بالاعتقال لمسؤولين في وزارة الداخلية، ولكنها لا تزال تنتظر التنفيذ. وفي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، التقى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، مانفريد نوفاك، مع المنظمات غير الحكومية العراقية ومثلي وزارة حقوق الإنسان في عمان لدراسة الحالة في العراق. وفي ١٩ تموز/يوليه، كتبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى رئيس الوزراء العراقي تثنى على جهوده لتعزيز المصالحة الوطنية، ولا سيما الإفراج عن المحتجزين. وكررت من جديد دعوتها السابقة من أجل الإصدار الفوري للتقرير المتعلق بالتحقيق في ادعاءات الاعتداء على المحتجزين في ملجأ الجادرية الحصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٨ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفي أعقاب اغتيال خميس العبيدي، وهو محام كان يمثل صدام حسين، قاطع محامي الدفاع جلسات عدة من جلسات المحكمة. وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، رفعت المحكمة جلساتها حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حيث من المقرر أن تعلن في هذا الموعد حكمها في قضية الدجيل. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأت المحاكمة الجارية التي ستنتظر في حملة الأنفال بشمال العراق ضد السكان الأكراد في أواخر الثمانينات. وقد اتهم صدام حسين وستة آخرون من المدعى عليهم معه بجرائم حرب تتصل بالنزاع المسلح الداخلي وبجرائم مرتكبة ضد الإنسانية. وصدام حسين وعلي حسن المجيد متهمان أيضا بجريمة الإبادة الجماعية.

٣٩ - ولا تزال البعثة تعمل مع الوزارات العراقية والمؤسسات القضائية ومنظمات المجتمع المدني في مجال إقامة نظام قوي لحقوق الإنسان. ولقد أحرز تقدم في صياغة قانون يتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وواصل مكتب حقوق الإنسان أيضا مساندة الفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون، وهو فريق يتألف من ممثلين للوزارات العراقية والبلدان المانحة، ويستهدف وضع استراتيجية شاملة بشأن سيادة القانون.

٤٠ - وفي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه، نظم مكتب حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، بمشاركة وزارة حقوق الإنسان، اجتماعا بشأن العدالة الانتقالية في العراق. وكانت ثمة مطالبات عديدة لزيادة مشاركة الأمم المتحدة وتقديمها لما لديها من خبرات فنية. ولقد اتفق على إنشاء آليات إضافية داخل البعثة من أجل دعم تنفيذ خطة المصالحة الوطنية، التي تشمل العدالة الانتقالية كعنصر أساسي فيها.

رابعا - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤١ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات في صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق، وهو أحد صناديق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ٩٣٤ مليون دولار. وحرت الموافقة على تمويل ما مجموعه ١٠١ مشروع تبلغ قيمتها ٨٣١ مليون دولار، في نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، في إطار الصندوق الاستثماري للعراق. ومن منطلق الاستمرار في التقدم المحرز على صعيد التنفيذ، أبرمت عقود تبلغ قيمتها الكلية ٦٣٧ مليون دولار (أي ٧٧ في المائة من التمويل المعتمد)، وسدد مبلغ ٥٢٢ مليون دولار (أي ٦٣ في المائة من التمويل المعتمد).

٤٢ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، استضافت الأمم المتحدة والبنك الدولي اجتماعا غير رسمي بشأن التقدم المحرز في الأنشطة التي يضطلع بها مرفق الصناديق الدولية في عمان.

وحضر هذا الاجتماع مسؤولون من الحكومة العراقية، إلى جانب ٣٨ مسؤولاً من ١٦ بلداً. ولقد ركّز الاجتماع الإعلامي على التقرير الثالث من التقارير المرحلية التي تقدم كل ستة أشهر من البنك الدولي والأمم المتحدة، وكذلك على نتائج الاستعراضات الخارجية لعمليات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وأقر المشتركون بما يتسم به مرفق الصناديق الدولية من ملامح إيجابية عديدة، وخاصة النجاح الذي تحقّق في بيئة بالغة الصعوبة، وجودة التقارير، ووضوح المعلومات المعروضة على الموقع الشبكي المكرّس لذلك (www.irffi.org). وقد أيد الاجتماع بقوة ضرورة الاحتفاظ بمرفق الصناديق الدولية بوصفه أداة هامة لمساندة العراق في المراحل القادمة من عملية تعميره.

٤٣ - وأثنى المشاركون في ذلك الاجتماع على الأمم المتحدة لأعمالها في العراق، وخاصة في مجالات المساعدة الانتخابية، والدعم الدستوري، وتوفير الخدمات الأساسية. ورحبت المفوضية الأوروبية بوجه خاص بعقد الاجتماع غير الرسمي وبتاحة الفرصة لمناقشة التقارير المرحلية، والاستعراضات، والتوقعات المتصلة بكلا الصندوقين الاستثماريين. وبعد ذلك، أعلنت المفوضية الأوروبية أنها سوف تمنح مبلغاً إضافياً يبلغ ١٢٠ مليون يورو للصندوق الاستثماري للعراق من أجل دعم الأعمال الجارية بشأن الخدمات الأساسية والإدارة. وتقدر الأمم المتحدة كثيراً هذه المساهمة الكبيرة الجديدة في الصندوق الاستثماري للعراق.

٤٤ - وفي سياق متابعة اجتماع عمان، زار رئيس مرفق الصناديق الدولية بغداد، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لنقل آراء لجنة المانحين إلى حكومة العراق. ولقد أكد نائب رئيس الوزراء والوزير الجديد للتخطيط والتعاون الإنمائي أنهما يؤيدان اكتساب المرفق حيوية جديدة وتركيزاً مجدداً. وكانت هناك موافقة عامة على مفهوم استمرار استخدام المرفق كآلية تمويلية من أجل الاستجابة السريعة للخدمات والاحتياجات الأساسية، مع زيادة التركيز أيضاً على توفير الدعم للمؤسسات العراقية التي ستتولى وضع وإنفاذ السياسة الاستراتيجية والإصلاحات الاقتصادية التي قد تنجم عن الاتفاق.

خامساً - المجلس الدولي للمشورة والرصد

٤٥ - في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد المجلس الدولي للمشورة والرصد، الذي يشرف على استخدام موارد صندوق التنمية للعراق، اجتماعاً في نيويورك واستعرض مشاريع تقارير مراجعة الحسابات المقدمة من "إرنست ويانغ"، والتي تغطي مراجعات حسابات مبيعات صادرات النفط العراقي وعمليات الصندوق في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وذكر المجلس، في بيانه الصادر في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أن تقارير مراجعة الحسابات لا تزال تنتقد نظم المراقبة المالية والمحاسبية لدى

الوزارات التي تضطلع بالإنفاق ووكالات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالالتزامات الواجبة السداد التي تستخدم موارد الصندوق، والإدارة العراقية لموارد الصندوق. وقد حثّ المجلس حكومة العراق على أن تتخذ خطوات ملموسة من أجل تناول نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات بهدف كفالة تحسين حماية موارد النفط.

سادسا - القضايا الأمنية والتشغيلية

ألف - تقييم حالة الأمن

٤٦ - لا يزال مستوى العنف بالعراق يرتفع في مناطق كثيرة بالبلد، وما فتئ موظفو الأمم المتحدة معرّضين للمخاطر. وقد نشأت بيئة عمل في غاية التعقيد والخطورة من جراء الطابع الطائفي لمعظم أعمال العنف، إلى جانب جماعات المقاومة، والجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة المتطرفين، وجماعات الجريمة المنظمة. ومن المحتمل أن يظل المستوى الحالي للعنف والاضطراب قائما بعضا من الوقت.

٤٧ - وما برحت الحسائر اليومية في أرواح المدنيين مرتفعة. وقد أضحى حوادث الاختطاف الواسعة النطاق أمرا عاديا الآن، شأنها شأن نقاط التفتيش الزائفة وحالات الإعدام بلا محاكمة من قبل شتى الجماعات المسلحة من الشيعة والسنة. وعلى الرغم من استحداث الحكومة لخطة أمن بغداد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإن مستويات العنف بالمدينة قد ارتفعت بالفعل، مما يبين أن ثمة قدرة مزعجة لدى المتمردين وجماعات المعارضة المسلحة والعصابات الإجرامية. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٦، أعلنت حكومة العراق عن مرحلة ثانية من خطة أمن بغداد، حيث وُزع بالمدينة ما يربو على ٣٧٠٠ من جنود القوة المتعددة الجنسيات، هم ومركباتهم المقاتلة المدرعة، وذلك في محاولة أخرى لاحتواء العنف المتصاعد.

٤٨ - على أن ثمة تباينات كبيرة في الحالة الأمنية في العراق. فإقليم الأنبار الغربي يُعد أكبر منطقة خطيرة في البلد، بعد بغداد. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة لا تستطيع إجراء عملياتها هناك. وثمة أحياء كثيرة ببغداد كانت، في واقع الأمر، بمبعد عن عمليات الأمم المتحدة لفترات مديدة. وفي كل أسبوع، يجري قتل أعداد كبيرة من المدنيين، إلى جانب أفراد قوات الأمن العراقية، فضلا عن جنود القوة المتعددة الجنسيات. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نُقلت المسؤوليات الأمنية في إقليم المثنى بالجنوب من قبل القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية. ولم يُبلغ عن أية أعمال عنف ذات شأن ضد الكيانات الحكومية وغيرها بهذا الإقليم.

٤٩ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإدارة السلامة والأمن باستعراض مستمر لأمن موظفي الأمم المتحدة وعملياتها في المنطقة الدولية. وعلى الرغم من حدوث اعتداءات غير مباشرة بالأسلحة النارية، فإن غالبيتها غير فعالة. غير أن موظفي الأمم المتحدة ما زالوا يرتدون الدروع الواقية للأفراد لدى تنقلهم داخل المنطقة الدولية، كما أنهم ملزمون باستخدام المدرعات. وعلى الرغم من كثرة الإبلاغ عن وقوع حوادث من نقاط تفتيش المارة والمركبات العديدة في المنطقة الدولية، وحدثت تفجيرات وإطلاق النيران في معظم الأيام، فإن الحدود الخارجية للمنطقة الدولية ونقاط التفتيش، التي تقع عند مداخيلها والتي تخضع لرقابة مشددة، لا تزال مستقرة وآمنة. وقد وقع انفجار على جانب الطريق في ٧ آب/أغسطس يبدو أنه كان يستهدف موكب نائب الممثل الخاص، أكد الأخطار التي تحيق بالتنقل داخل منطقة الخطر، على الرغم من عدم وقوع إصابات نتيجة لهذا الحادث. والحادث موضع تحقيق الآن لتحديد الحقائق وبيان أية دروس مستفادة كيما يتسنى كفاءة أكبر قدر ممكن من الحماية أثناء مثل هذه التنقلات.

٥٠ - وما زالت الحالة في البصرة متوترة، ولقد قامت القوة المتعددة الجنسيات باعتقال بعض من كبار زعماء الميليشيات في الإقليم. وردا على ذلك، تزايدت مستويات العنف أثناء هذا الفصل، بما في ذلك حدوث اعتداءات غير مباشرة بالأسلحة النارية في منطقة قصر البصرة الذي يضم مكاتب الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، عمدت الأمم المتحدة إلى نقل بعض أفراد كتيبة الاتصال التابعة لها، بصفة مؤقتة، من البصرة في تموز/يوليه. ولا تزال منطقة أربيل مستقرة وهادئة. ومع هذا، فإن التقارير الأخيرة بشأن التهديدات المحتملة قد أبقّت موظفي البعثة في حالة حذر لعدة أسابيع أثناء فترة الإبلاغ. ولقد جرت بالمنطقة الكردية عدة مظاهرات بشأن ارتفاع الأسعار وسوء الخدمات، وأدى البعض منها إلى ردّ عنيف من جانب الشرطة، مما أفضى إلى حالة وفاة واحدة وعدة إصابات.

٥١ - وقد تعرض موظفو الأمم المتحدة الوطنيون للعنف، بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولا سيما في بغداد والبصرة. وثمة موظف وطني واحد من موظفي منظمة الصحة العالمية ما زال مفقودا منذ أوائل أيار/مايو ٢٠٠٦، كما وُجّهت تهديدات لعدة موظفين آخرين. وتعرّض الأقارب المباشرين لعدد آخر من الموظفين للاختطاف، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك لقاء فدية، أو قتلوا. وكان ثمة تهديد مباشر لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين في البصرة، كما جرى، في حالات قليلة، قتل أعضاء أسرهم أو من يمتُّون إليهم بصلة قرابة وثيقة. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة لآثار العنف على أساس مستمر. ولذلك فقد اتخذت تدابير استثنائية، تتضمن تحديد ساعات عمل مرنة، وتقديم إحاطات أمنية كل أسبوعين، وإنشاء فريق عامل وطني معني بأمن الموظفين، وجعل الإقامة في المنطقة الدولية محدودة ومؤقتة، مع

الاتصال لاحقاً مع القوة المتعددة الجنسيات وحكومة العراق وكيانات أخرى، عند الاقتضاء. ولا تزال مساعدة الموظفين الوطنيين تشكل واحداً من أهم الشواغل لدى البعثة.

٥٢ - وختاماً، فإن وجود المنظمة وقدرتها على العمل بفعالية في العراق لا يزالان مقيدين بشدة بسبب البيئة الأمنية. وتعتمد الأمم المتحدة اعتماداً كبيراً على القوة المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بتأمين التحركات والمعلومات عن التهديدات. على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعمل تدريجياً على تطوير منهجيات وقدرات داخل وحدة السلامة والأمن التابعة لها من أجل كفالة قدرتها على العمل بشكل آمن وفعال في هذه البيئة في حال حاجتها لأداء مهامها بمزيد من الاعتماد على الذات.

باء - المرافق واللوجستيات والدعم

٥٣ - بدأت البعثة عملية الانتقال المقررة من المرافق التي تديرها القوة المتعددة الجنسيات إلى أماكن عمل جديدة تديرها البعثة. ففي ٢٢ آب/أغسطس، نقلت البعثة موظفيها العاملين في بغداد من فندق الرشيد إلى مجمع الأمم المتحدة المؤقت داخل المنطقة الدولية. وسيكون المجمع بمثابة موقع إقامة مؤقت لحين إكمال مرفق متكامل وطويل الأجل. وخصصت حكومة العراق موقعا دائما لهذا الغرض ويجري وضع خطط لتطويره، بما في ذلك إجراء مسح تقني وتطهير للموقع. وفي إربيل، يقيم الموظفون في مكتب المنطقة الجديد. وتستمر التحسينات التي تجرى على المجمع في مواكبة البيئة المحيطة. وفي البصرة، أصبح مكتب المنطقة الجديد جاهزا ليشغله الموظفون المقيمون حالياً في منشآت القوة المتعددة الجنسيات. غير أنه نظراً للشواغل الأمنية الأخيرة في البصرة، تأجل انتقال الموظفين الذي كان مقرراً إلى مجمع الأمم المتحدة حتى إشعار آخر. ويجري حالياً وضع خطط التطوير لقاعدة لوجستيات ومحطة جوية في مطار بغداد الدولي من أجل دعم طائرة مكرسة عندما تصبح متاحة، فضلاً عن تحسين خدمة الموظفين ومناولة البضائع في المطار.

٥٤ - وبينما يمثل الحصول على الأصول الجوية اللازمة لوجود الأمم المتحدة في العراق تحدياً رئيسياً، جرى إحراز بعض التقدم مؤخراً. فقد وضعت حكومة اليابان والأمم المتحدة في الآونة الأخيرة اللمسات الأخيرة على الترتيبات الخاصة بتوفير رحلة جوية أسبوعية مكرسة للبعثة. كما عرضت حكومة الدانمرك تقديم طائرة مكرسة للبعثة. وأتطلع قدماً إلى وضع الطرائق المتعلقة بهذا العرض في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن امتناني لحكومة اليابان وحكومة الدانمرك على عرضهما لتقديم الدعم الجوي، الذي سيحسن كثيراً من قدرة البعثة على الحركة.

جيم - الاتفاقات

٥٥ - وُقِع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، غير أن نفاذه لا يزال معلقاً. فبينما أرسلت الأمم المتحدة مذكرة إلى حكومة العراق في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تؤكد فيها قبول الاتفاق، فإن الحكومة لم تؤكد موافقتها بعد على الرغم من الرسائل التذكيرية المتكررة. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراء بشأن الموافقة على الاتفاق عن طريق تقديم مذكرة مماثلة.

٥٦ - وتواصل البعثة التفاوض مع القوة المتعددة الجنسيات على سلسلة من الترتيبات التكميلية من أجل تنفيذ الاتفاق المتعلق بتحقيق الأمن للبعثة، والذي أُبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأتطلع إلى إكمال هذه الترتيبات في وقت مبكر، حيث ستشكل جانباً رئيسياً من جوانب الدعم الأمني المستمر لوجود الأمم المتحدة في العراق.

سابعاً - ملاحظات

٥٧ - على مدى السنوات الثلاث الماضية، قدم شعب العراق العديد من التوضيحات دعماً لعملية الانتقال السياسي في بلده. فقد أظهر الشعب العراقي، من خلال مشاركته النشطة في عمليتين انتخابيتين، العملية الدستورية والاستفتاء على الدستور، التزامه بعراق مسالم وديمقراطي ومزدهر، وذلك على الرغم من الجدول الزمني الضيق جداً للعملية الانتقالية، والبيئة الأمنية الصعبة. فللشعب العراقي الآن كل الحق في أن ينتظر من قاداته المنتخبين، وفي المقام الأول من حكومته المنتخبة دستورياً، أن يبذلوا قصاراهم من أجل تحقيق تحسن ملموس في حياته اليومية.

٥٨ - ورغم ما حققته عملية الانتقال السياسي من إنجازات كبيرة، فإن الوفاء بالنقاط المرجعية التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لم يترجم إلى تحسن في الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان. ويظل هذا يمثل تحدياً رئيسياً. فالهجمات التي يقوم بها المتمردون ورجال الميليشيات والإرهابيون، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والختف والتعذيب، تواصلت بلا هوادة في أنحاء عديدة من العراق. وكثير من الضحايا هم من النساء والأطفال والأقليات. وأصبح العراق اليوم أحد أكثر مناطق الصراع عنفاً في العالم. ووفقاً لآخر الأرقام الحكومية، فقد ازداد عدد المدنيين الذين يُقتلون زيادة كبيرة حيث يبلغ متوسطه مائة شخص يومياً، فيما أفادت التقارير عن

إصابة ما يزيد على ١٤ ٠٠٠ شخص شهريا. ومنذ هجوم سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تشرد ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وتعد هذه اتجاهات مثيرة للقلق، وإذا استمرت، فإن من الممكن أن يتعرض نسيج العراق الاجتماعي والسياسي للخطر.

٥٩ - وفي الوقت الذي ألاحظ فيه جهود حكومة العراق في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحسين الأمن، مثل الخطة الأمنية لبغداد، وكذلك جهود القوة المتعددة الجنسيات في تدريب القوات الأمنية العراقية، لا يمكن في نهاية المطاف أن تكون هناك أية حلول عسكرية للتحديات العديدة التي تواجه العراق. وكمثال ينطبق على الحالة، فإن الأنشطة المتنامية للمليشيات تعد سببا في المستوى المرتفع من انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان ونتيجة لذلك في الوقت نفسه. وطالما ليست لدى الشعب العراقي ثقة كاملة في نزاهة حكومته الجديدة وقواتها الأمنية وخضوعها للمساءلة، فثمة خطر من وجود حلقة مفرغة تولد فيها المستويات المتصاعدة من أنشطة المليشيات المزيد من الخوف وانعدام الأمن، مما يؤدي بدوره إلى المزيد من التصاعد في أنشطة المليشيات. إن هذه الحلقة يجب كسرها.

٦٠ - وفي هذه البيئة الصعبة، يعد عبء القيادة ثقيلًا. فيجب على من هم في مركز يُمكنهم من ممارسة نفوذهم ألا يكتفوا باتخاذ تدابير قوية لحماية أرواح المدنيين الأبرياء فحسب، بل وأن يُخضعوا أيضا المسؤولين عن أعمال العنف للمساءلة ويقدموهم إلى العدالة، وأن يستجيبوا للمظالم المشروعة، وأن يكفلوا اتساق ما يتخذونه من إجراءات اتساقا تماما مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن حكومة العراق تتحمل مسؤولية خاصة لضمان أن كل من يتحدث أو يتصرف باسمها إنما يفعل ذلك بما يخدم مصالح كل المواطنين العراقيين، وأن يمتنع عن الاستجابة لفئات أو مصالح معينة. ويجب عليها أن تفعل كل ما هو ممكن من أجل التهيئة التدريجية لبيئة مواتية لتسريح المليشيات ونزع سلاحها وإعادة إدماجها.

٦١ - ويعد تحسين الظروف المعيشية لجميع العراقيين عنصرا جوهريا في السعي إلى معالجة الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان. فقد شهد شعب العراق ثلاثة عقود من الحرب، والصراع الداخلي، وانعدام الاستقرار السياسي، والجزاءات. ويعيش معظم العراقيين اليوم من دون إمكانية موثوقة للحصول على مستوى ملائم من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والعمالة والفرص الاقتصادية الأخرى. ويجب تلبية هذه الاحتياجات دون تأخير.

٦٢ - ويعد الاتفاق الدولي للعراق من أجل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، والذي تشترك في رئاسته الحكومة والأمم المتحدة، من المبادرات الاقتصادية الهامة لحكومة العراق. وبدأ القيام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية من أجل إيجاد إطار فعال للاتفاق، تستطيع فيه

الحكومة وضع برنامجها الاقتصادي وفقا لأولويات وأسس مرجعية والتزامات محددة بوضوح. وفي حين سيكون محور تركيز الاتفاق اقتصاديا، يلزم أن تراعى على النحو الواجب أوجه الترابط مع التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العراق، والسياسات التي اعتمدها الحكومة للتصدي لها بفعالية. كما سيلزم أن يكون الاتفاق شاملا قدر الإمكان حتى يكفل مشاركة إقليمية ودولية وبناءة وتفاعلية. ويجب أن تعمل حكومة العراق والمجتمع الدولي معا بشكل وثيق لوضع الاتفاق وتنفيذه بغية بناء اقتصاد عراقي قوي، وإعادة دمج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وتأمين إتاحة جميع فوائده للعراقيين كافة. وتتطلع الأمم المتحدة قدما للعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل أن يكفل الاتفاق بالنجاح.

٦٣ - وتتطلب أية استراتيجية لتعمير العراق إطارا موثيا للسلام والمصالحة، يعالج أسباب العنف وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتطلب مثل هذا الإطار حولا سياسية تستند إلى حوار حقيقي وبناء توافق للآراء بين الطوائف العديدة المتنوعة في العراق، والتي ينبغي اعتبارها مصدرا للقوة لا للفرقة والصراع. ولذلك يجب على الحكومة ومجلس النواب أن تكون لهما الريادة في وضع جدول أعمال وطني يستجيب لاحتياجات جميع الفئات العراقية وتطلعاتها. فالشعب العراقي لا يتوقع ولا يستحق أقل من ذلك. وأرحب بخطة المصالحة الوطنية التي طرحها رئيس الوزراء المالكي، والتي حددت فيها المسائل الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة. إن مبادرة بغداد للسلام التي يقودها العراقيون بإمكانها أن تقدم مساهمة هامة في تحقيق أهداف الخطة، والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة.

٦٤ - ولبلدان المنطقة دور هام في دعم المصالحة الوطنية في العراق، نظرا للعلاقة التكافلية بين العراق والمنطقة ككل فيما يتعلق بأمنهما وازدهارهما. وبينما ينبغي للعراق أن يقر بالشواغل المشروعة لبلدان المنطقة بشأن وضعه الداخلي، يجب أن تستجيب بلدان المنطقة لاحتياجات العراق. ولذلك تواصل الأمم المتحدة دعمها للمؤتمر الذي من المقرر أن تنظمه جامعة الدول العربية عن الوفاق الوطني العراقي، كما يعمل ممثلي الخاص بشكل وثيق مع الجامعة فيما يخص الأعمال التحضيرية اللازمة. وأرحب أيضا بالاجتماعات الدورية التي يعقدها وزراء الخارجية والداخلية في الدول المجاورة للعراق. فقد ساعدت هذه الاجتماعات على تعزيز الحوار والتفاعل بين العراق وجيرانه. غير أن هناك الكثير الذي يلزم عمله من خلال هذه المنتديات بهدف تشجيع اتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة، حيث لا تزال الحالة صعبة على جانبي حدود العراق. لذلك أعتمزم المضي في دراسة هذه المسألة مع الدول الأعضاء في الشهور المقبلة.

٦٥ - وفي حين أن الدعم الإقليمي للمصالحة الوطنية يعد مهماً، فمن الجلي أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق شعب العراق. ويمكن للاستعراض الدستوري أن يصبح أداة هامة من أجل إرساء أساس قوي لعملية المصالحة. وتظهر سلسلة الندوات المتعددة الأطراف التي عقدتها البعثة بخصوص المسائل الدستورية الرئيسية العالقة إمكانية حل مسائل تبدو مثيرة للشقاق، وإذا ما عولجت بسبل بناءة ومبتكرة. وهكذا يمكن لعملية استعراض فعالة أن تسفر عن تحقيق القبول من جميع الفئات العراقية. كما يمكنها أن تحقق فوائد هامة للاتفاق الدولي، مما يضع أساساً متيناً لإعادة البناء الاقتصادي للعراق ويزيد من ثقة المانحين والمستثمرين. ولذلك تأمل الأمم المتحدة أن يشرع مجلس النواب في الاستعراض الدستوري في أقرب وقت ممكن، وتظل ملتزمة تماماً بتقديم الدعم اللازم.

٦٦ - وتبدي الأمم المتحدة أيضاً استعدادها لتقديم المساعدة في صياغة الإطار القانوني لإنشاء مفوضية عليا مستقلة جديدة للانتخابات، بناء على طلب مجلس النواب. وأحث المعنيين على احترام الخبرة الدولية في الحفاظ على نزاهة واستقلال الموظفين في المفوضية ومكاتبها بالمحافظات. ذلك أن مفوضية انتخابية مستقلة حقا هي وحدها التي يمكنها كفالة انتخابات ناجحة وذات مصداقية، الأمر الذي يعد محورياً لديمقراطية العراق الناشئة.

٦٧ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالاستمرار في الوفاء بولايتها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وفقاً لما تسمح به الظروف. ولذلك أرحب بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً، بناء على طلب حكومة العراق. وفي الوقت الذي تظل فيه الأمم المتحدة سريعة الاستجابة للتحديات الحالية بالعراق، فإنها حريصة على المشاركة في حوار استراتيجي حول الخطط الموضوعة لمستقبل البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، ساعقد اجتماعاً في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ مع ممثلي العراق وجيرانه، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمانحين الرئيسيين، والمنظمات الإقليمية والدولية. وآمل أن ينتهز المشاركون هذه الفرصة للانخراط في حوار صريح يركز على المستقبل.

٦٨ - وفي حين أن وجود المنظمة وقدرتها على العمل بفعالية ما برحا مقيدين بشدة بسبب البيئة الأمنية، تستطلع البعثة كيفية زيادة تأثيرها إلى حده الأقصى، والمهام التي يمكن أن تعطيها الأولوية. وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء، المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات وغير المشاركة، والتي تدعم الأمم المتحدة في العراق من خلال توفير المستشارين العسكريين وقوات الحراسة، وتقديم الدعم في الحركة والطيران.

٦٩ - وعقب إكمال عملية الانتقال السياسي في العراق بشكل رسمي، فإن الوقت قد حان لتقوم حكومة العراق المنتخبة دستورياً والمجتمع الدولي بوضع سلامة ورفاه الشعب العراقي في

مقدمة ومحور جميع جهودهما الجماعية. لقد وصل الشعب العراقي وقادته إلى مفترق طرق هام: إذا تمكنوا من بناء أسس متينة تحقيقاً للصالح العام لجميع العراقيين، فإن وعد السلام والازدهار سيكون في متناول أيديهم. أما إذا سادت أنماط الخلاف والعنف الحالية لفترة أطول، فثمة خطر جسيم يهدد باختيار الدولة العراقية وإمكانية نشوب حرب أهلية، الأمر الذي سيلحق الضرر ليس بالشعب العراقي فحسب، بل وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي عموماً. لذلك آمل أن يعقد الشعب العراقي العزم، في هذا الوقت الحرج، على أن يتحد بغية بناء مستقبل أفضل للجميع، محققاً إمكانات البلد البشرية والطبيعية الكبيرة. وسيحتاج الشعب العراقي إلى الدعم الفعال من المنطقة ومن المجتمع الدولي عموماً، الذي يجب أن يدرك أن التغلب على التحديات العديدة التي يواجهها العراق تتطلب حلولاً طويلة الأمد، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التزام متواصل بالتعاون والدعم.

٧٠ - واستناداً إلى الولاية الممددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب شعب العراق وقياداته السياسية والدينية والاجتماعية، وستبذل قصاراها لأداء دورها في المساعدة على تحقيق تقدم ملموس لعراق ديمقراطي ومزدهر، يعيش في سلام مع نفسه، ومع جيرانه، والمجتمع الدولي بوجه عام. وأود أن أشكر ممثلي الخاص السيد أشرف جيهانغير قاضي لقيادته، وموظفي البعثة الوطنيين والدوليين، والعاملين في وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، على تفانيهم في الوفاء بواجباتهم تنفيذاً لولاية البعثة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.